

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

الصّراع على قزوين

دراسة للأبعاد الاستراتيجيّة للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين

صالح محمد الخثلان

دراسات معاصرة (٥)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير:

عوض البادي

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: «**دراسات معاصرة**» وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى :

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١) ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)

بريد إلكتروني : E-Mail: rkfcris @ kff.com

إهـــــداء ٢٠٠٨

مركز الملك فيصل للبحوث

والدراسات الإسلامية

المملكة العربية السعودية

الصراع على قزوين

دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين

صالح محمد الخثلان

دراسات معاصرة (٥)

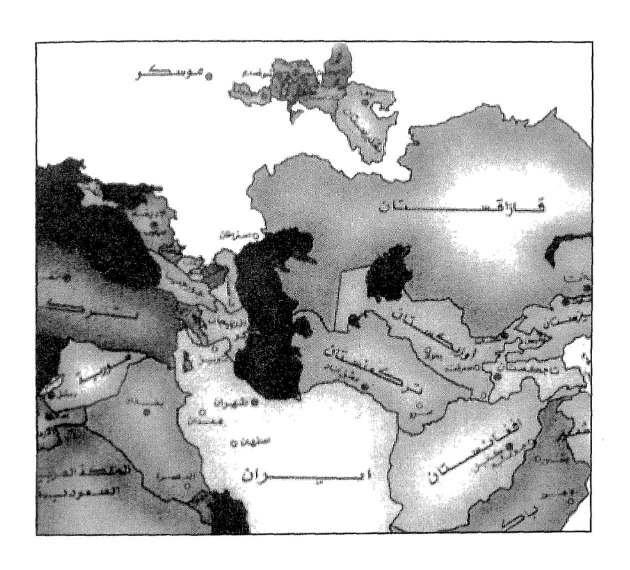
ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
الخثلان ، صالح محمد
الصراع على قزوين: دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس .- الرياض.
٦١ ص؛ ١٦×٢٣ سم
ردمك: ٩-٤٧-٧٢٦-٩٩٦٠
١ - قزوين - تاريخ ٢- البترول - قزوين أ- العنوان
ديوي ٤٧٧، ٩٥٣ ٢٠/٤٠١٢

رقم الإيداع: ٢٠/٤٠١٢

ردمك: ٩-٤٧-٧٢٦-٩٩٦٠

المحتويات

مقدمة ٥
الفصل الأول : تاريخ النفط في قزوين ٩
الفصل الثاني : ثروات قزوين : أرقام وتقديرات ١٣
الفصل الثالث : العوائق والصعوبات التي تواجه إنتاج وتسويق
النفط والغاز في منطقة بحر قزوين ١٩
١ـ الخلاف القانوني (قزوين بحر أم بحيرة؟) ٢٠
٢ـ التنافس على خطوط الأنابيب ٢٤
٣ـ العوائق السياسية (الصراعات العرقية وعدم الاستقرار) ٢٨
الفصل الرابع : التنافس على منطقة بحر قزوين ٤١
الخاتمة ٤٩


موسكو
قازاقستان
تركمنستان
طهران
اصفهان
البصرة
ايران

مقدمة

لم تنحصر آثار انهيار الاتحاد السوفيتي في الجوانب السياسية والأمنية، بل تجاوزتها إلى الساحة الاقتصادية، حيث زادت حدة الأزمة الاقتصادية في معظم دول الرابطة المستقلة التي ظهرت إلى الوجود في أواخر عام ١٩٩١م، وتعيش غالبية السكان في تلك الدول أحوالاً معيشية صعبة، جعلت الكثير منهم يحن إلى العهد السوفيتي على الرغم من الطابع التسلطي للنظام السياسي السابق.

هذه الأوضاع المأساوية قد تخفي جانباً أكثر إشراقاً وأملاً ويتمثل في اكتشاف احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية في بعض المناطق السوفيتية خاصة في وسط آسيا والقوقاز التي ستكفل - في حال حسن استغلالها - حياة معيشية كريمة ودرجة عالية من الرفاه شبهها البعض بحال دول الخليج العربي خلال الطفرة النفطية. وتمثل اكتشافات النفط والغاز في وسط آسيا والقوقاز بداية مرحلة من النمو والتطور للمجتمعات المسلمة تعوضها عن سنين طويلة من الحرمان، وتقدر العوائد الإجمالية لمبيعات النفط بـ ٢,٢ ترليون دولار وللغاز ٥,١ ترليون دولار[1].

وخلال السنوات الأولى من انهيار الاتحاد السوفيتي تسابقت الشركات الغربية لاستغلال ثروات تلك المناطق، وأعلنت عن استثمارات بلغت بلايين الدولارات، وقدمت مشروعات ضخمة لبناء شبكة أنابيب لنقل

تلك الموارد إلى الأسواق العالمية. وقد دخلت المنطقة معظم الشركات العملاقة في مجال الطاقة (Chevron, Mobil, BP, Total, Texaco, IE)، كما أسهمت تلك الاكتشافات في زيادة درجة التنافس الإقليمي والدولي على وسط آسيا والقوقاز، مما منح الدول المستقلة موقعاً متميزاً على الساحة الدولية عملت على استغلاله من أجل تعزيز استقلالها أمام النزعة الروسية لاستعادة الهيمنة.

من جهة أخرى فقد دفعت اكتشافات النفط والغاز وسائل الإعلام الدولية إلى الحديث عن ظهور بديل لمنطقة الخليج العربي يكون مصدراً رئيساً للطاقة. وبدأ خطاب سياسي وإعلامي غربي يزعم فقدان منطقة الخليج أهميتها الاستراتيجية بوصفها المصدر الأول للطاقة في العالم مما أثار القلق بين حكومات الخليج وشعوبه حيث يمثل تصدير النفط والغاز المورد الرئيس للدخل.

ولكن ـ وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ـ حدث نوع من التحول في ذلك الخطاب، وظهرت شكوك حول حجم احتياطات النفط والغاز في المناطق المحاذية لبحر قزوين. وقد كشفت دراسات جديدة أن التقديرات الأولية التي وضعت احتياطات النفط في منطقة بحر قزوين في دائرة ٢٠٠ مليار برميل كانت مبالغاً فيها ووفقا لتقارير جديدة فإن حجم الاحتياطي الحقيقي أقل من ذلك الرقم بكثير(٢).

كما أشارت هذه الدراسات إلى مجموعة من العوائق القانونية والسياسية والجغرافية والاقتصادية التي تحد من أهمية بحر قزوين مصدراً رئيساً للطاقة(٣).

هذه الدراسات الجديدة التي تلقاها أبناء تلك المناطق بشيء من التشكيك، تسببت في المقابل بإعادة الطمأنينة لحكومات الخليج العربية حيث أصبحت قانعة بأن دولها تعد المصدر الأول للطاقة ولا يوجد منافس لها. ولكن تبقى جميع التقديرات القديمة المبالغ فيها والجديدة المتشائمة محل تساؤل حول دقتها وكذلك حول دلالاتها. وما يزال السؤال قائماً حول الدور الذي ستلعبه ثروات المنطقة في أسواق الطاقة العالمية وآثار ذلك على دول الخليج العربي. كما يبقى السؤال قائماً حول الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين والتي لا تنحصر في ما تحتويه أراضيها من ثروات بل تتجاوز ذلك إلى موقعها في ظل التحولات الجارية التي يشهدها النظام الدولي.

كما أن الروابط التاريخية والدينية والثقافية بين شعوب تلك المنطقة وبين الوطن العربي تستوجب شيئاً من الحرص للتعرف إلى المستقبل الاقتصادي للجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا والقوقاز والذي أصبح مرتبطاً بقدرتها على استغلال مواردها من النفط والغاز.

ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى البحث عن إجابات عن تلك التساؤلات والمساهمة في الوصول إلى معرفة موضوعية بحقيقة مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين وانعكاساتها على الأسواق العالمية. وستشتمل الدراسة على إيجاز تاريخي ومناقشة للتقديرات المختلفة لاحتياطات النفط والغاز الطبيعي. كما ستعرض الأبعاد القانونية لاستغلال ثروات منطقة قزوين، والعوائق التي تواجه الجمهوريات الإسلامية في الإنتاج والتسويق. كما ستناقش الدراسة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة المحاذية

لبحر قزوين وستنتهي إلى توصيات للجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا والقوقاز وكذلك لدول الخليج العربية حول التعامل الأمثل مع مصادر الطاقة وجعلها سبباً للتعاون بدلاً من التنافس.

*　　*　　*

الفصل الأول
تاريخ النفط في قزوين

استخراج النفط في منطقة بحر قزوين ليس أمراً جديداً كما قد يبدو، بل تعود بداياته إلى قرون غابرة. فقد جاء في كتاب معجم البلدان لياقوت الحموي تحت عنوان باكوية (باكو عاصمة أذربيجان) أنها: «بلد فيه عين نفط عظيمة تبلغ قبالتها في كل يوم ألف درهم، وإلى جانبها عين أخرى تسيل بنفط أبيض كدهن الزيبق لا تنقطع ليلاً ونهاراً تبلغ قبالته مثل الأول، وحدثني من أثق به من التجار أنه رأى هناك أرضاً لا تزال تضطرم ناراً، وأحسب أن ناراً سقطت فيه من بعض الناس فهي لا تنطفئ لأن مادتها معدنية»(٤). وبسبب اشتعال النار بشكل مستمر فقد سميت بأذر وتعني في اللغة الفارسية أرض النار. كما جاء في كتاب مروج الذهب للمسعودي أنه لا مثيل لنفط باكو، وذكر أن الخليفة العباسي المعتمد قد أقطع نفط باكو لسكانها ومن حولها. وجاء في كتاب عجائب المخلوقات للقزويني أن الخلافة العباسية قد خصصت وزيراً لشئون النفط منذ القرن الثالث الهجري(٥). وقد استمر السكان المحليون في استخدامه عبر القرون في احتياجاتهم المحدودة في الإنارة والطب، ويدل العثور على عملات أجنبية قديمة في باكو على أن المنطقة شهدت تجارة «دولية» للنفط. وذكر الجغرافي عبد الرشيد الباكوي أنه كان يستخرج من حقول باكو حمل ٢٠ بغلاً من النفط يومياً(٦).

وتشهد كتب التاريخ بحركة تجارية في المنطقة تمركزت حول استخراج النفط وبيعه، حيث يشير أحد الرحالة في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر إلى سفن تنقل النفط يومياً بين باكو وجيلان في إيران وتعود محملة بالقماش. وفي القرن الثامن عشر كانت باكو مركزاً رئيساً للتجارة بين روسيا وتركيا وإيران والمناطق العربية(٧).

ولعل الرغبة في الوصول إلى منابع النفط كانت أحد أسباب التوسع الروسي نحو الجنوب في عهد بطرس الأكبر في بداية القرن الثامن عشر. ويؤكد التاريخ الحديث أهمية النفط في القوقاز وبالتحديد في منطقة باكو، ويظهر ذلك فيما عرف بالسباق على النفط (Oil rush) خلال العقد السابع من القرن الماضي، حيث تنافس مستثمرون أوروبيون وآخرون من أرمينيا وروسيا على حق استغلال النفط الذي بدأ في تلك الفترة ينتج بكميات تجارية. وقد كان روبرت نوبل شقيق العالم المشهور أهم الشخصيات التجارية التي سعت إلى التنقيب عن النفط وانتاجه وتسويقه إلى الأسواق الخارجية. والتنافس الذي تشهده المنطقة اليوم بين المستثمرين من مختلف أرجاء العالم يذكر بحالة التنافس التي سادت خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي. وبسبب النفط اجتذبت أذربيجان عمالة روسية وإيرانية وكذلك من الدول المجاورة وظهر فيها طبقة عمالية كبيرة عرفت بنشاط سياسي انعكس على حركة الوعي في المنطقة. وفي عام ١٩٠١م بلغ إنتاج باكو ١٠,٧٧٠,٠٠٠ طن سنوياً وهو ما يعادل ٩٥٪ من الإنتاج العالمي(٨).

كما تشهد بأهمية نفط قزوين أحداث الحرب العالمية الثانية حين توجهت القوات الألمانية نحو القوقاز رغبة في السيطرة على حقول النفط وقطع

إمداداته عن الجيش السوفيتي. ويذكر التاريخ العسكري الحديث معركة ستالينقراد الشهيرة التي تعد أهم معركة خلال تلك الحرب وكانت علامة بارزة في الصراع على النفط.

لقد حدث التحول الجذري في صناعة النفط في منطقة بحر قزوين في السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث بدأ الإنتاج بكميات تجارية، وخلال فتره قصيرة أصبحت باكو المنتج الأول للنفط في العالم. وقد احتلت موقعاً فريداً في إنتاج النفط في الاتحاد السوفيتي حتى الحرب العالمية الثانية. وقد بلغ إنتاج النفط في عام ١٩٤٠م ٢٢ مليون طن وهو ما يعادل ٧١٪ من إجمالي الإنتاج السوفيتي[٩]. وبعد التراجع خلال الحرب عاد الإنتاج الى مستواه الطبيعي إلا أن الاكتشافات النفطية في حوض الفولقا وغرب سيبيريا تسببت في تراجع نصيب أذربيجان إلى ٧٪ من إجمالي الإنتاج السوفيتي[١٠].

وعلى الرغم من تراجع حجمه بقي نفط قزوين مهما في الإنتاج السوفيتي وذلك يعود إلى نوعيته الجيدة. وكان للنفط دور مهم في جعل باكو أكبر مدن القوقاز، وأصبحت مركزاً صناعياً وتجارياً مهماً في الاتحاد السوفيتي كما كانت أهم مركز للتكرير حتى الخمسينات[١١]. وقد كان النفط الأذري يصدر إلى الأسواق العالمية عبر أنابيب تصب في ميناء باتومي في جورجيا ومن ثم يتم نقله بالناقلات عبر البحر الأسود. وقد تمركز معظم الإنتاج في باكو وحول شبه جزيرة أفشرون في بحر قزوين.

وبالإضافة إلى النفط كانت أذربيجان المصدر الوحيد للغاز الطبيعي في الاتحاد السوفيتي حتى الحرب العالمية الثانية. وفي عام ١٩٤٠م بلغ إنتاجها

من الغاز ٥ , ٢ مليار م٣، وبسبب تلك الثروات الطبيعية أصبحت منطقة القوقاز مركزاً مهماً للصناعات البتروكيميائية في الاتحاد السوفيتي[١٢].

وفي آسيا الوسطى تم اكتشاف النفط مبكراً ولكن بقي مستوى الإنتاج محدوداً لتغذية الاستهلاك المحلي. وقد كانت تركمانستان تنتج ١٦ مليون طن وهو ما يعادل ٤ , ٣٪ من إجمالي الإنتاج السوفيتي. كما بدأت اكتشافات الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى في الستينات حيث تم استخراجه في غرب أوزباكستان وكذلك في مناطق متفرقة في تركمانستان. وفي عام ١٩٧٤م بلغ إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في تركمانستان أكثر من ٣٩ مليار م٣ وفي أوزباكستان ٣٧ مليار م٣، وبلغ نصيب إنتاج آسيا الوسطى ٨٠٪ من إجمالي الانتاج السوفيتي في منتصف السبعينات[١٣].

وبسبب سياسة الاستغلال المكثف التي تعكس عقلية وفرة الموارد التي وجهت السياسة الاقتصادية السوفيتية؛ فقد تراجع حجم النفط والغاز في هذه المناطق وتحولت الاهمية في صناعة الطاقة السوفيتية إلى مناطق حوض الفولقا وغرب سيبيريا ونتيجة لذلك تراجع حجم الاستثمار في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.

* * *

الفصل الثاني

ثروات قزوين: أرقام وتقديرات

التنافس المحموم بين الشركات الغربية على الاستثمار في التنقيب عن النفط في بحر قزوين وإنتاجه وتسويقه خلال السنوات الأولى التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي كان سببه الرئيس التقديرات الضخمة للاحتياطات التي جعلت الكثير يتحدث عن بحر قزوين بوصفه منافساً بل بديلاً للخليج العربي. وقد كان أهم مصدر لتلك التقديرات تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية أعلنت فيه أن منطقة بحر قزوين تحتوي على ثروات نفطية تصل إلى ٢٠٠ مليار برميل، كما تنبأت تقارير أخرى بحدوث طفرة نفطية جديدة تشهدها القوقاز وآسيا الوسطى تشابه ما عاشته دول الخليج العربي في الثمانينات. ووفقاً للتقديرات الصادرة من وزارة الخارجية الامريكية فإن منطقة بحر قزوين تحتوي على ما يعادل ١٦٪ من الاحتياطي العالمي من النفط(١٤).

ولقد تسببت تلك التقديرات في إثارة درجة عالية من الاهتمام في سوق النفط العالمية، وبقدر ما أحدثته من ارتياح للمستهلكين فقد نتج عنها قلق واضح بين الدول المنتجة التي تخوفت من الآثار المحتملة لتلك الثروات على أسعار النفط. ولكن وخلال السنوات الثلاث الأخيرة ظهرت شكوك حول دقة تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية وبدأت موجة من التقديرات

البديلة التي تشير إلى أن ما يحتويه بحر قزوين من نفط أقل بكثير من أن يجعله بديلاً أو حتى منافساً للخليج العربي. وبدلاً من مقارنة بحر قزوين بالخليج العربي أصبح الحديث اليوم عن منطقة بحر قزوين معادلاً لاحتياطات بحر الشمال المقدرة بـ١٧ مليار برميل وبدلا من نسبة ١٦٪ من الاحتياطي العالمي تشير الدراسات الجديدة إلى أن نصيب بحر قزوين يساوي من ٣ إلى ٤٪ فقط من إجمالي ذلك الاحتياطي[١٥].

ولعل أهم دراسة شككت في دقة تقديرات وزارة الخارجية الأمريكية وكان لها أصداؤها بين المهتمين من مستثمرين ومنتجين وكذلك مستهلكين هي الدراسة التي أصدرها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية التي نتج عنها نوع من التراجع في درجة الاهتمام بمنطقة قزوين بوصفه مصدراً رئيساً في إنتاج النفط. فوفقاً للتقرير الإستراتيجي للمعهد الصادر عام ١٩٩٨م فإن احتياطات بحر قزوين تتراوح بين ٢٥ و٣٥ مليار، وهو ما يعادل سدس إلى ثمن التقديرات الأمريكية. وقد دعى التقرير إلى ضرورة إعادة النظر في التقديرات التي وصفها بالمبالغة، كما أشار إلى «أن أهمية مصادر الطاقة في قزوين أقل بكثير مما نعتقد وذلك لثلاثة أسباب هي:

١ـ محدودية حجم الاحتياطي.

٢ـ تكلفة الاستخراج العالية.

٣ـ البطء الشديد في عملية التنقيب»[١٦].

ولكن وحتى في حال الأخذ بالتقديرات المتحفظة للمعهد فإن احتياطي بحر قزوين يتجاوز الاحتياطي الأمريكي البالغ (٢٢ مليار برميل)، واحتياطي بحر الشمال (١٧ مليار برميل). من جهة أخرى تتحدث بعض

المصادر عن احتياطات من النفط في منطقة بحر قزوين تتراوح بين ٦٠ و٩٠ مليار برميل، كما تشير إلى وجود ٢٣٦-٣٣٧ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي مؤكد و٦٦٥ ترليون قدم مكعب محتمل(١٧). وتفرق دراسة أخرى بين احتياطات مؤكدة وأخرى محتملة، فتشير إلى أن أذربيجان تمتلك ٦ر٣ مليار برميل مؤكد و٢٧ مليار محتمل. أما قازاخستان فيبلغ المؤكد من احتياطات النفط فيها ١٠ مليار برميل بينما يبلغ المحتمل ٨٥ مليار برميل منها ٢٥ مليار في حقل واحد هو حقل تنقيز الذي يعد من أكبر حقول النفط في العالم. كما تقدر احتياطات تركمانستان المؤكدة بـ ٧ر١ مليار برميل كما يحتمل وجود ٣٢ مليار برميل من النفط في أراضيها وفي الأجزاء التابعة لها في بحر قزوين(١٨). وتبلغ احتياطاتها من الغاز الطبيعي ٤ , ٤ ترليون م٣ مؤكد و٥ر٤ ترليون م٣ محتمل، ولذلك تعد تركمانستان من أكبر عشر دول في العالم في احتياطات الغاز الطبيعي. وفي قازاخستان يبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي ٥ر١ ترليون م٣ وحوالي ٤ ترليون م٣ محتمل. وتخلص الدراسة إلى أن إجمالي الاحتياطي المؤكد من النفط يتراوح ما بين ١٥ إلى ٣١ مليار برميل، أما المحتمل فيبلغ ما بين ٦٠ إلى ١٤٠ مليار برميل، وتستأثر قازاخستان بنصيب الأسد سواء من حيث الاحتياطات المؤكدة (٥٠٪) أو تلك المحتملة حيث يبلغ نصيبها (٨٠٪). أما الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي فيتراوح ما بين ٢٣٦ إلى ٣٣٧ ترليون قدم مكعب ويقع معظمه في تركمانستان (انظر الجداول رقم ١، ٢، ٣).

ومهما كانت الأرقام لحجم الثروات الموجودة في منطقة بحر قزوين غير

دقيقة، إلا أن هناك إجماعاً على أن الاكتشافات في تلك المنطقة تعد الأكبر منذ اكتشافات النفط في بحر الشمال. ولابد من الإشارة إلى أن تلك التقديرات لا تعد نهائية، حيث إن الكثير من المواقع في المنطقة سواء في الأرض أو تحت مياه بحر قزوين لم تكتشف بعد. وعلى الرغم من الشكوك المثارة حول حجم احتياط النفط والغاز في بحر قزوين إلا أن هناك تأكيد على أهميته بالنسبة للأسواق العالمية وذلك من أجل التخفيف من الاعتماد على مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي، التي تسعى الحكومات الغربية للبحث عن بدائل لها خشية مما قد تشهده المنطقة من توترات تهدد استمرار تدفق هذه المصادر. ويقارن الكثير بين بحر قزوين وبحر الشمال بوصفها مصادر بديلة للطاقة، فعلى الرغم من أن إنتاج النفط في بحر الشمال لم يؤد إلى الاستغناء عن استيراد النفط من الشرق الأوسط، إلا أنه أصبح مصدراً مستقراً ومأموناً، كما كان له انعكاساته على وضع الأسعار العالمية[٢٠]. ولاشك أنه لا يمكن الحديث اليوم أو خلال العقود الأولى من القرن الجديد عن بديل عن الخليج العربي، حيث تتراوح حصته من الإنتاج العالمي بين ٢٥٪ إلى ٣٥٪، كما يبلغ نصيبه من الاحتياطي ٥٥٪، وتقدر احتياطات المملكة العربية السعودية وحدها بـ ٢٦٩ مليار برميل. ومن ثم فإن أهمية بحر قزوين للمستهلكين وخاصة في الدول الغربية تتمثل في كونه ليس بديلاً للخليج العربي، بل منطقة تسهم في تنويع مصادر الطاقة بدلاً من تمركزها في مناطق محددة، مما قد يزيد من قدرة المنتجين على التحكم فيها. ووفقاً لعمليات التنقيب والاستخراج الحالية فإن تأثير إنتاج النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين على

الأسواق العالمية سيبدأ في نهاية العقد الأول من القرن الجديد. ولعل هذا التأخير في بدأ المساهمة الحقيقية للمنطقة يرجع إلى الكثير من الصعوبات التقنية والقانونية والسياسية التي تتسم بها المنطقة التي سنشير إليها لاحقاً. كما أن التأخير في الإنتاج بكميات تجارية يمنح نوعاً من الطمأنينة لدى المصدرين التقليديين الذين يرون في دول منطقة بحر قزوين منافساً جديداً لهم. ولكن وبعد اكتمال مد خطوط الأنابيب وكذلك بدء الإنتاج بكميات تجارية ستصبح ثروات بحر قزوين طرفاً رئيساً في أسواق الطاقة العالمية، وتشير الدراسات إلى أن حجم الصادرات من النفط في نهاية العقد الأول سيصل إلى ٣٫٥ مليون برميل يومياً(٢١).

* * *

الفصل الثالث
العوائق والصعوبات التي تواجه إنتاج النفط والغاز وتسويقه في منطقة بحر قزوين

لا تقتصر المشكلات التي تواجه ثروات بحر قزوين على الاختلاف حول حجم الاحتياطي ومن ثم أهميتها بالنسبة للأسواق العالمية، بل تتجاوز ذلك إلى مسألة تكاليف الإنتاج والتصدير. حيث تؤكد الدراسات على أن تكلفة إنتاج البرميل في بحر قزوين تصل إلى ٦ دولار بالمقارنة مع منطقة الخليج العربي حيث لا تتجاوز التكلفة دولاراً[٢٢]. كما نشير إلى التكلفة المضافة المتمثلة في رسوم نقل النفط والغاز والتي ستدفع للدول المجاورة التي ستمر الأنابيب عبر أراضيها. ويرى بعض المراقبين أن مجرد عامل التكلفة المرتفعة يحد من أهمية ثروات قزوين في الأسواق العالمية. إلا أن حقيقة ارتباط مسألة التكلفة بعوامل أخرى ذات طابع متغير باستمرار كالمستوى التقني لمعدات الإنتاج وكذلك تقلب الأسعار وحجم الإنتاج العالمي قد يقلل من التأثير السلبي للتكلفة على قيمة النفط والغاز في منطقة بحر قزوين. ولكن هذه الثروات تواجه صعوبات أخرى لا يسهل تجاوزها وسنحاول بيانها بشيء من التفصيل ويأتي في مقدمتها: (١) الوضع القانوني لبحر قزوين وما يحتويه من ثروات، (٢) مشكلة الأنابيب لنقل تلك الثروات إلى الأسواق العالمية وكذلك (٣) الوضع السياسي والأمني المتوتر في المنطقة.

١ـ الخلاف القانوني: (قزوين بحر أم بحيرة؟)

تسببت عملية التنافس الكبير بين الشركات الغربية على التنقيب عن النفط والغاز في بحر قزوين التي بدأت مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ في ظهور خلاف شديد بين الدول المطلة على بحر قزوين حول وضعه القانوني وكذلك مسألة استغلال ثرواته الطبيعية. وعلى الرغم من أهمية هذا الخلاف الذي لازال قائماً إلا أن تأثيره السلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية بقي محدوداً، حيث لم تتردد معظم الشركات العالمية في الاستثمار في عمليات التنقيب والاستخراج، وذلك يعكس إيمان القائمين عليها أن بدء الإنتاج بكميات تجارية قد ينعكس إيجاباً على الخلاف القانوني، حيث يدفع الدول إلى موقف تصالحي يسمح لها بالاستفادة من الثروات المكتشفة. ويدور الخلاف بالدرجة الاولى حول طبيعة قزوين وهل يعد بحراً أم بحيرة؟ ويترتب على التعريف نتائج مهمة فيما يتعلق بحق استغلال الثروات الموجودة في باطنه. فالقول بأن قزوين يعد بحراً يعني في القانون الدولي أن كل دولة مطلة تتمتع بمياه إقليمية لها حق الاستغلال الكامل المنفرد لها وما تحتويه من ثروات وفقاً لقانون البحار (١٩٨٢) الذي يمنح كل دولة حق ممارسة سيادتها على مياهها الإقليمية، وأن تستغل ما فيها من ثروات. أما في حالة تعريف قزوين بأنها بحيرة فهذا يعني أن جميع الدول المتشاطئة لها حق الاستغلال المشترك لمياه البحيرة وجميع ما تحتويه من ثروات سمكية وطبيعية[٢٣]. وقبل مناقشة مواقف الدول من هذه المسألة القانونية نشير إلى أن مساحة قزوين تبلغ ٣٧٣ ألف كم، ويعد بذلك أكبر منطقة مائية داخلية. وتحده من الشرق تركمانستان

وقازاخستان ومن الغرب اذربيجان وروسيا ومن الشمال روسيا ومن الجنوب إيران. وحتىٰ الآن فإن أكثر الاكتشافات تتمركز في منطقة تمتد بين شبه جزيرة أفشرون الأذرية إلىٰ بيري بلخان في غرب تركمانستان.

وتسعىٰ جميع الدول المطلة علىٰ قزوين إلىٰ الحصول علىٰ نصيب من ثرواته، وهذا ما تسبب في خلاف قانوني بينها حيث انقسمت مجموعتين: الأولىٰ تضم أذربيجان وقازاخستان اللتان تؤكدان أن قزوين يعد بحراً مما يعني تقسيمه مياهاً إقليمية بين الدول المتشاطئة، وحق كل دولة في التصرف الكامل فيما تحتويه مياهها من ثروات. المجموعة الثانية تضم روسيا وإيران وتركمانستان وجميعها ترىٰ أن قزوين يمثل بحيرة وهو ما يعني اشتراك جميع الدول المطلة عليها في استغلال ثرواتها بشكل متساو. ونلحظ أن الموقف الروسي يتعارض مع ما جاء في الموسوعة السوفيتية التي رأت عدم صحة وصف قزوين بالبحيرة بالنظر إلىٰ سعته وطبيعته الجيولوجية التي تشابه طبيعة البحر[٢٤]. كما أن روسيا وإيران تؤكدان أن قزوين محكوم بمعاهدات دولية وقعت بين الاتحاد السوفيتي وإيران، وترىٰ أن تلك المعاهدات يجب أن تكون الإطار القانوني الذي يحدد كيفية التعامل مع الثروات الجديدة. وترفض اذربيجان وقازاخستان عد تلك المعاهدات إطاراً مرجعياً وذلك بسبب الوضع السياسي الجديد الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وترىٰ ضرورة استبدال معاهدات جديدة بها تعكس الأوضاع الجديدة في المنطقة[٢٥].

والمعاهدات المقصودة هي معاهدة الصداقة الموقعة في ٢١ فبراير ١٩٢١م ومعاهدة التجارة والملاحة الموقعة في ٢٥ مارس ١٩٤٠م. وقد

ثارت تساؤلات بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حول الطبيعة الإلزامية لتلك الاتفاقيات للدول الجديدة، وكذلك ظهرت دعوات إلى الحاجة إلى معاهدات بديلة تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الدول. ونلحظ أن المواقف القانونية لكل دولة تعكس مصالحها الخاصة، حيث نجد أن إصرار قازاخستان وأذربيجان على تقاسم الثروات سببه أن معظم الاكتشافات تمت في مياه قريبة من شواطئها.

ويعد لقاء وزراء الخارجية في العاصمة القازاخية في شهر مايو ١٩٩٥م نقطة تحول في مسألة الوضع القانوني لقزوين، حيث أقر الوزراء تشكيل لجنة من مديري الإدارات القانونية في وزارات الخارجية للبحث في موضوع القضايا المتعلقة بقواعد الملاحة وقواعد استغلال ثروات البحر[٢٦].

ونتيجة لتوقيع اتفاقيات تنقيب وإنتاج بين أذربيجان وقازاخستان وبين عدد من الشركات الغربية فقد أعلنت روسيا عن موقفها في رسالة احتجاج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في اكتوبر ١٩٩٥م ضد تلك الاتفاقيات، وادعت روسيا في الرسالة أن الدول الجديدة ملزمة بمعاهدات ١٩٢١م و١٩٤٠م التي تؤكد على أن استغلال الثروات يجب أن يكون بقرار مشترك لكونها مصادر مشتركة، وأن أي إجراء من طرف واحد غير مقبول ويضر بمصالح باقي الأطراف[٢٧].

وتحتج الدول الجديدة بأن زعم روسيا اليوم بضرورة الاستغلال المشترك يتعارض مع الممارسات العملية للاتحاد السوفييتي، حيث تعاملت موسكو مع ثروات قزوين السمكية والطبيعية على أنه مقسم بينها وبين إيران

وبشكل مخالف للمعاهدات التي أكدت الاستغلال المشترك، وقد استفاد الاتحاد السوفيتي من إمكاناته التقنية الكبيرة مقارنة بإيران لاستغلال مناطق واسعة من قزوين(٢٨).

وبالنظر إلى معاهدات ١٩٢١م و١٩٤٠م نجد أنها لم تعرض لموضوع استغلال الثروات الطبيعية بسبب عدم وجود اكتشافات في ذلك الحين، واقتصرت المعاهدات على موضوع صيد الأسماك وحددت مناطق صيد بعمق ٨ أميال لكلٍ من إيران والاتحاد السوفيتي. وقد ارتبط استغلال الثروة السمكية في ذلك الحين بالمقدرة الفنية حيث انحصرت تحركات الإيرانيين في مناطق قريبة منهم، وفي المقابل استفادت روسيا من إمكاناتها في استغلال الثروات في معظم البحر ولم تلتزم بما نصت عليه المعاهدات، حيث قامت بأعمال صيد في مناطق واسعة. كما نلحظ أن المعاهدات قد أكدت على الحقوق المتساوية في الملاحة لكلا الدولتين وتقييد الأطراف الخارجية من الملاحة في بحر قزوين(٢٩).

ويمكن القول بأن روسيا تستخدم مسألة الخلاف القانوني ورقة ضغط من أجل إشراكها في مشروعات التنقيب والإنتاج عن النفط والغاز التي ينحصر معظم الاكتشافات منها في مناطق قريبة من قازاخستان وأذربيجان. وقد عملت الشركات الغربية على القبول بمساهمة الشركات الروسية وسيلة لإقناع روسيا للتخفيف من معارضتها وتغيير موقفها بشأن الوضع القانوني مستفيدة في ذلك من خلاف بين المؤسسات الاقتصادية الروسية من جهة وبين القيادات العسكرية والسياسية من جهة أخرى. فبينما يرى الاقتصاديون الروس عدم التشدد في المسائل القانونية وضرورة

الإسراع في المساهمة في مشروعات النفط والغاز مع الشركات الغربية، يرى الإستراتيجيون والعسكريون أن أهمية قزوين تتجاوز ثرواته الطبيعية، مما يعني ضرورة إقناع دوله الدخول مع روسيا في معاهدات تحفظ المصالح القومية لروسيا وتحد من إمكانية استغلال المنطقة لأغراض تخدم الإستراتيجية الغربية(٣٠). ونرى أن المشروعات القائمة وبداية إنتاج النفط والغاز بكميات تجارية قد تسهم في تغيير الموقفين الروسي والإيراني من مسألة الوضع القانوني لقزوين بشرط أن تمنح هذه الدول حصة سواء في الإنتاج أو في التصدير عبر أراضيها.

ونلحظ مؤخراً تغيراً في الموقف الروسي المتشدد وسببه الرغبة في الدخول شريكاً في عمليات الإنتاج ونجد هذا التغير واضحاً في الاتفاقية الموقعة بين روسيا وقازاخستان في إبريل ١٩٩٨م التي تنص على التقاسم للثروات والاستخدام المشترك للمياه بالنسبة للملاحة(٣١).

كما نلحظ التغير في موقف تركمانستان حيث قبلت بمبدأ التقسيم في اتفاقيه مع أذربيجان(٣٢). ويبقى الموقف الإيراني الذي قد يحول إلى التوصل إلى معاهدة جماعية لتقسيم بحر قزوين وذلك لأنها ستكون خاسرة بسبب عدم اكتشاف أي ثروات نفط أو غاز في الأجزاء القريبة منها. وبسبب هذا الموقف الإيراني فقد تكون المعاهدات الثنائية بديلاً عن معاهدة جماعية كإطار قانوني يضع حداً لهذه الخلافات ودافعاً لمزيد من الاستثمارات والمشروعات(٣٣).

٢ـ التنافس على خطوط الأنابيب

بالإضافة إلى الخلاف القانوني حول ملكية ثروات بحر قزوين وكذلك

الصعوبات التقنية المتعلقة باستخراج النفط والغاز والتكاليف المرتفعة، فإن المنطقة تواجه مشكلة نقل ثرواتها إلى الأسواق العالمية. ويعود السبب الرئيس لهذه المشكلة إلى الطبيعة الجغرافية لمنطقة قزوين، حيث تعد منطقة حبيسة لا تطل على بحار أو محيطات. وبسبب عزلتها هذه فإن دول المنطقة بحاجة إلى بناء أنابيب تمر عبر الدول المجاورة لها لنقل ثرواتها إلى الأسواق العالمية وخاصة الغربية منها. وقد تسبب هذا الوضع في تنافس حاد بين الدول المجاورة على مشروعات الأنابيب حيث تسعى كل دولة إلى أن تكون أراضيها معبرًا لأكبر كمية من النفط والغاز الطبيعي وذلك للحصول على رسوم العبور. وليس العائد المادي السبب الوحيد في تنافس تلك الدول وهي إيران وروسيا وتركيا وأوكرانيا وباقي دول القوقاز وعدد من دول أوروبا الشرقية، بل هناك مكاسب سياسية وإستراتيجية يأتي في مقدمتها ممارسة النفوذ على دول قزوين. ولهذه الأسباب السياسية والإستراتيجية فقد أصبحت الولايات المتحدة الطرف الرئيس في موضوع نقل النفط والغاز، وشكلت هذه القضية أهم عنصر في سياستها الراهنة تجاه منطقة قزوين.

وعلى الرغم من أن أذربيجان وقازاخستان وتركمانستان تنقل في الوقت الراهن ثرواتها عبر أنابيب تمر من خلال الأراضي الروسية حيث ترتبط تلك الدول بشبكة ضخمة من الأنابيب تم بناؤها خلال العهد السوفيتي؛ إلا أن الطاقة الاستيعابية المحدودة لتلك الأنابيب بالمقارنة بكميات الإنتاج المتوقعة وكذلك حالة تلك الأنابيب القديمة، ورغبة الدول المستقلة حديثاً في الخروج من الهيمنة الروسية، بالإضافة إلى أهداف الإستراتيجية

الأمريكية في المنطقة، دفعت تلك الدول للبحث عن بدائل جديدة لنقل ثرواتها مما نتج عنه طرح العديد من مشروعات الأنابيب التي نستعرض أهمها مع بيان مزايا كل مشروع وعيوبه.

أولاً: الأنابيب الشمالية

تمر هذه الأنابيب عبر الأراضي الروسية وتنقل النفط من منطقة بحر قزوين إلى الميناء الروسي نوفوروسيسك على البحر الأسود، ومن ثم يفرغ في ناقلات النفط التي تقوم بنقله إلى الأسواق الغربية عبر مضيق البسفور. ويتكون المشروع من شبكة أنابيب قائمة بالفعل تمر من خلال القوقاز عبر أراضي الشيشان، وكذلك أنابيب أخرى تنقل النفط القازاخي شمال بحر قزوين إلى الميناء ذاته. وبالإضافة إلى هذه الأنابيب القائمة التي تتسم بمحدودية طاقتها الاستيعابية، وكذلك حاجتها للصيانة نظراً لقدمها؛ فقد تقدمت روسيا بمشروع بناء أنابيب جديدة لنقل النفط من المناطق القازاخية الغربية وخاصة من حقل تنقيز الضخم إلى ميناء نوفوروسيسك. وقد اتفقت روسيا مع قازاخستان وعدد من الشركات الغربية في نوفمبر ١٩٩٨م على بناء الأنبوب المقترح الذي يبلغ طوله ٩٠٠ ميل بتكلفة ٢٫٣ مليار دولار وينتهي العمل به عام ٢٠٠٣ بطاقة استيعابية تصل إلى ٥٧٥ الف برميل يومياً(٣٤).

وتواجه هذه الأنابيب الشمالية التي تمر عبر الأراضي الروسية عدد من المشكلات من أهمها: تعزيز الهيمنة الروسية على منطقة بحر قزوين، وعدم الاستقرار في شمال القوقاز، وكذلك مخاطر بيئية في مضيق البسفور.

أما بالنسبة للهيمنة الروسية فتخشى الدول المستقلة حديثاً في القوقاز

وآسيا الوسطى أن تتسبب هذه الأنابيب في اعتمادها على روسيا التي تسعى بعض القوى فيها إلى استعادة النفوذ والهيمنة في المنطقة التي ترى أنها أجزاء تاريخية من روسيا. وتتأكد هذه المخاوف في تردد قازاخستان على الموافقة على مشروع الأنابيب الشمالي حيث استمرت المناقشات بشأنه سنوات طويلة قبل الموافقة عليه. ولابد من إشارة إلى الوضع الصعب الذي يواجه قازاخستان حيث إن رغبتها في تقليل الاعتماد على روسيا تبقى مقيدة بوضعها السكاني الحرج حيث يشكل الروس نسبة تصل إلى ٣٥٪، كما تشعر بتهديد دائم من الأحاديث الروسية عن الحاجة إلى إعادة ترسيم الحدود والتي قد تستخدم ورقة ضغط على الحكومة القازاخية لدفعها للقبول بمشروع الأنابيب الروسية. ولا تقتصر المخاوف من الهيمنة الروسية على دول قزوين، بل نجد أن الولايات المتحدة تقف بقوة ضد نقل الجزء الأكبر من الثروات عبر الأراضي الروسية، وذلك كجزء من التنافس الدولي بين القوتين الذي يعد وجهاً آخر للحرب الباردة دون أبعاد أيدلوجية.

أما بالنسبة للمخاطر التي تواجه الأنابيب الشمالية فتتمثل في حالة عدم الاستقرار التي تعيشها مناطق شمال القوقاز، وأهمها الصراع في الشيشان التي تسعى إلى الاستقلال عن الاتحاد الروسي، وكذلك التوتر في داغستان وعدد من الجمهوريات القوقازية ذات الحكم الذاتي كقبرطاي شركس. وأثناء الحرب الروسية الشيشانية ١٩٩٤-١٩٩٦ تم تخريب خط الأنابيب الذي يمر عبر الأراضي الشيشانية[٣٥]. وقد أعلنت الحكومة الروسية عن مشروع لبناء وصلة لهذا الخط عبر داغستان من أجل تجنب الأراضي

الشيشانية، إلا أن الطابع العام لحالة التوتر التي يعيشها شمال القوقاز يقلل من قيمة هذا المشروع حيث يبقى الأنبوب الشمالي معرضاً لمخاطر التخريب. وقد أكد تجدد الحرب في الشيشان مخاوف دول القوقاز وكذلك الشركات المستثمرة من احتمالات التخريب. أما المشكلة الثالثة التي تواجه الأنابيب الشمالية فهي تتمثل في المخاطر البيئية المتوقعة نتيجة زيادة النفط المنقول عبر البحر الأسود. ويلحظ أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي تثير هذه المخاوف البيئية وتهدد بإغلاق مضيق البسفور في حالة زيادة عدد ناقلات النفط(٣٣). ومن أجل تجنب المرور عبر مضيق البسفور فقد تم التقدم بعدة اقتراحات لنقل النفط إلى الأسواق الأوروبية عبر الأراضي البلغارية والرومانية التي تطل على البحر الأسود.

ثانياً: الأنابيب الغربية

بالإضافة إلى الأنابيب الشمالية هناك مشروعات لإنشاء أنابيب تنقل النفط من أذربيجان غرباً عبر الأراضي الجورجية وتصب في ميناء سوبسا الجورجي على البحر الأسود. وقد تم بالفعل افتتاح الأنبوب الغربي الذي يبلغ طوله ٨٣٠كم في أبريل ١٩٩٩م بطاقة استيعابية تبلغ ١٠٠ ألف برميل يومياً يمكن زيادتها إلى ٦٠٠ ألف برميل، كما تم تحديث محطة سوبسا لاستقبال النفط ومن ثم تعبئته في ناقلات تحمله إلى الأسواق العالمية عبر مضيق البسفور(٣٧). والمشكلة الرئيسة التي تواجه هذا الأنبوب تتمثل في حالة عدم الاستقرار التي تعيشها جورجيا والصراعات العرقية داخلها بين الحكومة الجورجية وأقلياتها الأبخازية والأوسيتية والأجارية، وسيتم مناقشة هذه القضايا لاحقاً. تلك الصراعات التي لا تزال مستمرة قد

تتسبب في تهديد إمدادات النفط ، وهناك اتهامات توجه إلى روسيا بتغذية هذه النزعات الانفصالية للضغط على جورجيا وجعلها تبدو غير آمنة إذا استخدمت معبراً لنقل النفط من قزوين . كما تواجه الأنابيب الغربية مشكلة الموقف التركي الرافض لزيادة كميات النفط المنقولة عبر مضيق البسفور بحجة المخاطر البيئية ، ولتفادي هذه الادعاءات التركية تم اقتراح مشروعات لنقل النفط بعد تفريغه في ميناء سوبسا إلى الأراضي البلغارية وكذلك الرومانية والأوكرانية . وقد تم تقديم عدد من المشروعات في هذا الاتجاه إلا أنها لم تترجم إلى واقع حتى الآن .

ثالثاً: الأنابيب الغربية الجنوبية

وتعد هذه الأنابيب أهم مشروع لنقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين ، وتتمتع بدعم قوي من الولايات المتحدة . ويتمثل هذا المشروع في بناء أنبوب يبلغ طوله ١٧٣٠ كيلاً بطاقة استيعابية تبلغ مليون برميل يومياً يمتد من باكو ويتجه غرباً إلى الأراضي الجورجية ، ومن ثم يتحول جنوباً حيث يعبر الأراضي التركية ليصل إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط ومن ثم إلى الأسواق العالمية . هذا الأنبوب يحقق ميزة إستراتيجية مهمة تتمثل في تجنب الهيمنة الروسية والنفوذ الإيراني كما يعزز من أهمية تركيا الإقليمية . ولكن المشكلة الرئيسة التي تواجه هذا الأنبوب هي تكلفته الكبيرة التي تتراوح بين ٢,٧ و٣,٥ مليار دولار . ولذلك فقد رفضت الشركات المستثمرة هذا المشروع خاصة في ظل عدم اليقين بشأن حجم الإنتاج الذي قد لا يصل إلى مستوى يبرر تكاليف الإنشاء المرتفعة[٣٨] . ولكن ونتيجة لإيمان الحكومة الأمريكية بالأهمية الإستراتيجية لهذا المشروع

فقد سعت إلى إقناع الشركات الغربية بالقبول به من خلال الاتفاق مع تركيا على تخفيض قيمة التعرفة المحصلة على امتياز نقل النفط عبر أراضيها. كما تعلن واشنطن عن استعدادها لمنح ضمانات مالية للشركات المستثمرة إلا أنها تتردد عن المشاركة الفعلية في تكاليف المشروع، ولكن ونتيجة للهجمة الروسية الجديدة على الشيشان بشكل يظهر نوايا الهيمنة على القوقاز فقد بدأ الحديث مؤخراً عن استعداد واشنطن للمساهمة المالية في المشروع. وقد تم التوقيع على هذا المشروع بالفعل على هامش مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إسطنبول وشارك في التوقيع أذربيجان وجورجيا وتركيا برعاية الرئيس الأمريكي.

وبالإضافة إلى مشروع باكو - جيهان فقد تم اقتراح مد أنبوب لنقل الغاز التركماني عبر بحر قزوين إلى تركيا مروراً بأذربيجان وجورجيا. ويلقى هذا المشروع معارضة إيرانية وروسية شديدة بحجة أن الأنبوب الذي سيمر تحت مياه قزوين سيكون له آثار بيئية خطيرة، وقد يؤثر على الثروة السمكية في البحر. كما أن الأنبوب يواجه منافسة من مشروع روسي لنقل الغاز إلى تركيا من خلال مد أنبوب تحت البحر الأسود. ويطلق على هذا المشروع Blue stream وتتبناه شركة غازبروم الروسية بالتعاون مع شركة ENI الإيطالية، ولكن هذا المشروع يواجه صعوبات فنية كبيرة بسبب عمق البحر الأسود(٣٩).

رابعاً: الأنابيب الجنوبية

وتمر هذه الأنابيب المقترحة من خلال الأراضي الإيرانية حيث حظيت إيران بثلاث مقترحات لتصدير نفط قزوين وغازه. المشروع الأول يتمثل في بناء أنبوب لنقل النفط من قازاخستان مروراً بتركمانستان إلى الموانيء

الإيرانية على الخليج العربي. والمشروع الثاني يتمثل في مد أنبوب يبدأ من باكو ويتجه جنوباً عبر إيران وينتهي إلى الخليج العربي. أما المشروع الثالث فيتمثل في خط أنابيب لنقل الغاز التركماني يمر عبر الأراضي الإيرانية ويتجه غرباً نحو تركيا حيث ينتهي في ميناء جيهان على البحر المتوسط. بالإضافة إلى هذه المشروعات فقد دخلت إيران مع قازاخستان وتركمانستان في اتفاقيات مقايضة يتم بموجبها تصدير النفط من قازاخستان وتركمانستان إلى المناطق الشمالية في إيران لسد احتياجات هذه المناطق وفي المقابل تخصص طهران حصصاً من النفط تبيعها في الأسواق العالمية لصالح الدولتين(٤٠).

وعلى الرغم من أن الأنابيب التي تمر عبر إيران تعد الأقل تكلفة وذلك لقصرها ووجود خطوط أنابيب قائمة يمكن الاستفادة منها، إلا أنها بقيت دون تنفيذ وذلك بسبب المعارضة الأمريكية القوية. حيث تتمثل المشكلة الرئيسة التي تواجه هذه المشروعات في الحظر الأمريكي على التعامل التجاري مع إيران في مشروعات النفط والغاز التي تتجاوز قيمتها ٢٠ مليون دولار، وتوقع عقوبات على الشركات الأمريكية أو غيرها التي تدخل مع طهران في اتفاقيات في مجال الطاقة. ولخشية تلك الشركات من العقوبات التي ينص عليها قانون دماتو - نسبة إلى مقترحه السيناتور الفونسي دماتو الصادر عام ١٩٩٦ - فقد تم تجميد تلك المشروعات بسبب عدم قدرة إيران على توفير المبالغ اللازمة لإتمامها. كما أن الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة قزوين تتردد في الدخول في اتفاقيات مع إيران بسبب الضغوط الأمريكية، ولذلك يبقى مصير هذه المشروعات معلقاً بالسياسة الأمريكية تجاه إيران.

ولكن ولأن الأنابيب التي تمر عبر إيران تعد الأفضل من الناحية التجارية، وكذلك بسبب الخشية من الهيمنة الروسية على المعابر الشمالية، وبسبب حالة عدم الاستقرار في جورجيا، فقد بدأت الشركات الأمريكية الضغط على الإدارة الأمريكية من أجل تغيير موقفها من إيران والتخفيف من معارضتها لمشروعات الأنابيب عبر أراضيها وقد وظفت تلك الشركات عدداً من مراكز الأبحاث لإقناع الحكومة الأمريكية بضرورة تعديل سياساتها تجاه إيران. ولعل ذلك هو السبب الرئيس الذي يقف خلف الانتقادات الحادة التي يوجهها الخبراء الامريكيون لسياسة الاحتواء المزدوج وحرصهم على كشف عيوبها ودعوتهم إلى ضرورة استبدال ما يسمى بسياسة الارتباط الإيجابي "Positive engagement" بها. ونلحظ أن هذه المعارضة قد بدأت تؤتي ثمارها حيث خففت الحكومة الأمريكية من معارضتها لمشروع نقل نفط بحر قزوين إلى تركيا عبر إيران[٤١].

وبجانب الأنابيب التي تمر عبر إيران فقد تم اقتراح أنبوب يتوجه جنوباً لنقل الغاز التركماني إلى الأسواق الآسيوية. وقد تبنت شركة ينوكل UNICOL الأمريكية بالاشتراك مع الشركة السعودية دلتا هذا المشروع الذي ينقل الغاز من تركمانستان عبر أفغانستان إلى الأسواق الباكستانية ومن ثم إلى آسيا عبر بحر العرب. ويبلغ طول الأنبوب ١٠٥٦ ميل وتصل تكلفته إلى ٣ مليار دولار وينقل ١,٦ مليار قدم٣ يومياً. ولاشك أن هذا المشروع يعكس رغبة عشق آباد في تنويع أسواقها بعد أن أصبحت روسيا تعطي أفضلية لتصدير غازها الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية ومن ثم تحصر صادرات تركمانستان في مستهلكين غير قادرين على الدفع المباشر ومنهم جورجيا وأرمينيا وأوكرانيا.

وقد حاولت شركة UNICOL الاتصال بقيادة طالبان للبحث في المشروع ولكن استمرار القتال بين الفصائل الأفغانية وعدم الاستقرار الذي تعيشه أفغانستان تسبب في صرف النظر عنه.

خامساً: الأنابيب الشرقية

في السنوات الأولى لاكتشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي في منطقة قزوين كان التركيز على الأسواق الغربية بوصفها مستورداً رئيساً لها، وقد حدد هذا التوجه نحو الغرب جميع مشروعات الأنابيب التي كانت وسيلة لنقل تلك الثروات إلى أوروبا والولايات المتحدة، سواء أكان اتجاهها شمالياً أو غربياً أو جنوبياً. ولكن بدأت مؤخراً مساع جادة لتسويق نفط قزوين وغازه إلى الأسواق الآسيوية التي تشهد معدلات نمو عالية(٤٢). كما أن شركات آسيوية بدأت تبحث عن حصة في مشروعات التنقيب والإنتاج والتسويق. وتأتي الصين في مقدمة الدول الآسيوية التي سعت إلى الحصول على نصيب من ثروات المنطقة، وذلك نتيجة تزايد طلبها على موارد الطاقة الناجم عن معدلات النمو العالية والتوسع الصناعي الكبير، وكذلك تراجع إنتاجها المحلي. وقد تقدمت بكين من خلال الشركة الوطنية الصينية للنفط بعدد من المشروعات لدول المنطقة تهدف إلى تحقيق المشاركة في مشروعات التنقيب والإنتاج وكذلك تصدير النفط والغاز إلى الأسواق الصينية والآسيوية. وقد وقعت الصين عقداً مع قازاخستان لاستثمار حقل اكتوبينسك بمبلغ ٣,٤ مليار دولار، وكذلك وقعت عام ١٩٩٧م اتفاقاً لإنشاء خط أنابيب بسعة ٤٠٠-٨٠٠ ألف برميل يبدأ من غرب قازاخستان قريبا من الحدود مع تركمانستان ويتجه شرقاً نحو الصين

بطول ٣٠٠٠ كم، وتصل تكاليفه ٩٫٥ مليار دولار، وأعلنت الصين استعدادها تحمل كامل التكاليف[٤٣]. كما تجري دراسات لإنشاء خط أنبوب آخر لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان شرقاً إلى الصين والأسواق اليابانية ويبلغ طول هذا الأنبوب ٤٢٠٠ ميل وتصل تكاليفه إلى ١٠ مليار دولار كما يتطلب تنفيذه سنوات طويلة[٤٤].

ويعيب الأنابيب الشرقية تكلفتها العالية إلا أنها تنفرد عن باقي مشروعات الأنابيب المقترحة بانعدام التعقيد الجيوستراتيجي حيث لا تمر الأنابيب سوى بدولة واحدة هي الصين ذاتها كما تقتصر المشاركة في مشروعات هذه الأنابيب على شركات محدودة.

إذاً ومن أجل إخراج النفط والغاز الطبيعي من منطقة قزوين الحبيسة وإيصاله إلى الأسواق العالمية فقد تم اقتراح عدد كبير من خطوط الأنابيب التي تحاول الدول المجاورة أن تمر من خلال أراضيها لتحقيق مكاسب تجارية وسياسية متنوعة. كما أن مشروعات الأنابيب أصبحت مادة للتنافس الدولي بين الولايات المتحدة وروسيا، ولم يعد تقويم جدواها محصوراً في قصرها وتكلفة إنشائها بل يشمل أبعادها الإستراتيجية كذلك. وتواجه تلك الأنابيب مجموعة من العوائق الفنية والتجارية والسياسية والأمنية التي ستطيل الفترة التي تصبح فيها منطقة بحر قزوين مصدراً مهما للطاقة في العالم.

٣ـ العوائق السياسية (الصراعات العرقية وعدم الاستقرار)

تعد الصراعات السياسية في منطقة القوقاز عائقاً مهماً أمام مشروعات النفط والغاز في بحر قزوين. وتتسبب حالة عدم الاستقرار التي أصبحت

سمة أساسية للمنطقة في احتمالات قيام مخاطر أمنية سواء لمشروعات التنقيب أو النقل أو التكرير. وتعيش المنطقة حالة توتر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة صراعات تجسد التناقض الذي تعيشه دول المنطقة بين رغبة النخب التي تمثل الأغلبية في بناء الدولة والمحافظة على وحدتها وبين طموحات الأقليات التي تسعى إلى خلق كيانات تعبر عن تميزها العرقي والديني والثقافي. وتشمل قائمة هذه الصراعات النزاع الاذري الارمني حول إقليم ناقرنو كاراباخ والمساعي الشيشانية للاستقلال من روسيا الاتحادية والصراع بين جورجيا وأقليتها في أبخازيا وأوسيتا الجنوبية وأجاريا(٤٥).

ويعود النزاع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناقرنو كاراباخ إلى نهاية الثمانينات، حيث شجعت سياسة قلاسنوست على التعبير النشط عن المشاعر القومية بين جميع القوميات التي وجدت في تلك السياسة فرصة للإعلان عن طموحاتها التي أحبطها النظام السوفيتي لسنوات طويلة. وقد سعى الأرمن الذين يمثلون الأغلبية في إقليم كارباخ التابع لأذربيجان إلى الخروج عن السلطة الأذرية والانضمام إلى أرمينيا. وشهدت السنوات الأخيرة من عهد الاتحاد السوفيتي صدامات بين الأرمن والأذريين راح ضحيتها الكثير، وأسهم انهيار السلطة المركزية في تصعيد النزاع الذي وصل حالة حرب شاملة بين أذربيجان وأرمينيا في عام ١٩٨٩م، وبسبب التنافس على السلطة في أذربيجان وكذلك نتيجة لدعم روسيا لأرمينيا بسبب توجهات باكو نحو تركيا فقد استطاعت أرمينيا من تحقيق انتصار على أذربيجان واستولت على ما يقارب ربع الأراضي الأذرية وانتهت

الحرب بوقف لاطلاق النار، إلا أن النزاع على تبعية كارباخ لا يزال قائماً. وقد تسببت خسارة الحرب في خلق حالة عدم استقرار في أذربيجان حيث شهدت باكو محاولات انقلاب مستمرة ضد الرئيس عليف من قبل أطراف ذات علاقة بالجبهة الشعبية التي ترى في كاراباخ وكذلك الاحتلال الأرمني للأراضي الأذرية أهم قضية وطنية تواجه أذربيجان المستقلة. وتعد هذه القضية عائقاً لمشروعات النفط والغاز من جانبين: (١) أن استمرارها يجعلها عامل تهديد دائم للاستقرار في المنطقة حيث قد تطرأ أسباب لتصعيد النزاع. (٢) أن النزاع يجعل من المستحيل استخدام الأراضي الأرمنية التي تعد مجاورة لأذربيجان كمعبر لخطوط أنابيب باتجاه الأسواق الغربية. وإدراكا من الولايات المتحدة لخطورة النزاع على كاراباخ فقد نشطت الإدارة الأمريكية مؤخراً وطرحت عدة مبادرات لحل القضية وتسوية النزاع(٤٦).

أما قضية الشيشان فتعد من أهم الصراعات القوقازية التي يرى المستثمرون فيها عائقاً رئيساً للكثير من مشروعات الأنابيب المقترحة. ومنطقة القوقاز بتركيبتها السكانية المعقدة وتاريخها الطويل في المقاومة والتحدي، تمثل قلقاً دائماً للقيادة الروسية، كما تعتبر أحد أهم أسباب فشل مسيرة الإصلاحات أو نجاحها واستعادة روسيا لمكانتها الدولية. والقوقاز منطقة جبلية وعرة يعيش في شمالها عدد كبير من القوميات الصغيرة التي استطاعت أن تحافظ على تميزها العرقي والثقافي بسبب عزلتها الجغرافية التي كانت ولا تزال مانعاً قوياً يحول دون اختراق المؤسسات المركزية الروسية لثقافات وانتماءات شعوبها. وتدين شعوب

شمال القوقاز بالإسلام الذي دخلها مبكراً، ويعد أهم عنصر في هويات أبنائها. ومن أهم تلك الشعوب هناك الشيشان والداغستان والانقوش والقبرطاي والقرة شاي والبلغار والأديغة والشركس والقلموق، وتتمتع جميعها بدرجة عالية من الحكم الذاتي داخل روسيا الاتحادية، وإن كان بعضها مثل الشيشان يطمح الى الاستقلال الكلي وهو ما لم يتحقق حتى الآن على الرغم من الثمن الإنساني والاقتصادي الكبير الذي دفعه الشيشانيون مما جعل الكثير يشكك في جدوى إستراتيجية القوة المسلحة في تحقيق المطالب القومية.

وتتمثل قضية الشيشان في مساعي الشعب الشيشاني منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الحصول على الاستقلال من روسيا[٤٧]. وقد أظهر الشيشانيون استعدادهم للتضحية في سبيل تحقيق طموحاتهم القومية وهم يستندون في ذلك إلى تاريخ طويل من المقاومة، حيث كانت المقاومة الشيشانية العقبة الرئيسة في وجه التوسع الروسي في القوقاز في النصف الأول من القرن التاسع عشر. وإلى جانب دورهم البطولي في مقاومة القيصرية الروسية فإن الذاكرة الشيشانية مملوءة بصور المأساة التي عاشها الشعب الشيشاني عام ١٩٤٤م حين قامت السلطات السوفيتية بتهجيرهم في ظروف مناخية قاسية إلى آسيا الوسطى بعد أن اتهمهم ستالين بالتعاون مع القوات الألمانية. ذلك الدور البطولي وتلك المأساة هي أسباب تميز الشيشانيين عن باقي شعوب القوقاز بهذه الرغبة الشديدة للاستقلال والخروج من الهيمنة الروسية.

وخلال الحرب التي استمرت من عام ١٩٩٤م إلى عام ١٩٩٦م أظهر

المقاتلون الشيشان مقاومة بطولية أدت إلى تلقي الآلة العسكرية الروسية هزيمة قاسية كان لها تداعيات خطيرة تجاوزت القوقاز، حيث كشفت العجز الذي تعانيه القوات الروسية في ظل تدهور الاقتصاد وضعف السلطة المركزية، وفتحت الباب أمام تساؤلات حول أحقية روسيا بمكانة القوة الكبرى في النظام الدولي الراهن. وانتهت تلك الحرب بتوقيع اتفاقية في أغسطس ١٩٩٦م نصت على تأجيل البت النهائي في وضع الشيشان حتى عام ٢٠٠١م. وقد تجددت الحرب خلال هذا الصيف بعد أن اتهمت روسيا مجموعات شيشانية بالسعي إلى اثارة التوتر في داغستان التي لا تزال جمهورية دخل الكيان الروسي. كما اتهمت موسكو الثوار الشيشان بالمسؤولية عن الانفجارات التي شهدتها مدن روسية وأسفرت عن مقتل ٣٠٠ مواطن. ولكن مسار الحرب الراهنة وطابعها الشمولي يعكسان أبعاد أخرى لهذه الحرب تتجاوز معاقبة الثوار الشيشان على تلك التهم التي لم يتم تأكيدها حتى الآن. لقد أظهرت الحرب أن القيادة السياسية والعسكرية الروسية تجد في استخدام القوة المسلحة فرصة لإعادة تأكيد قوة روسيا واستعدادها لاستخدام كافة الوسائل للدفاع عن مصالحها في منطقة بحر قزوين.

وتشمل حالة عدم الاستقرار في القوقاز جورجيا التي يمر من خلال أراضيها أنبوب لنقل النفط الأذري إلى ميناء سوبسا على البحر الأسود، كما يمر من خلالها أنبوب باكوجيهان الذي تتبناه الولايات المتحدة، ويعد الأنبوب الرئيس لنقل النفط الأذري في المرحلة الثانية من الإنتاج التي ستبدأ في منتصف العقد الأول من القرن الجديد. وتعيش جورجيا

مجموعة من الصراعات تعود جميعها إلى رغبة الأقليات التي تقيم على أراضيها في الانفصال وتشمل الأبخازيين والأوسيتين الجنوبيين والآجار. ويطالب الأبخاز وغالبيتهم من المسلمين من أصول شركسية باستقلال جمهوريتهم التي تتمتع بالحكم الذاتي وقد دخلوا في سبيل ذلك في حرب ألحقت الكثير من الخسائر في الجانبيين الجورجي والأبخازي واستطاعوا طرد الجيش الجورجي من أراضيهم. وتتميز أبخازيا التي تبلغ مساحتها ٨٥٤٧ كيلاً وتقع في الشمال الغربي من جورجيا بموقع مهم على البحر الأسود، وتعد عاصمتها ساخومي منتجعاً سياحياً مهماً. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار إلا أن قضية أبخازيا لا تزال دون حل وقد يتجدد الصراع فيها مما يهدد أنابيب النفط المارة بجورجيا.

وفي الشمال من جورجيا يسعى الأوسيتيون الجنوبيون إلى الانفصال والانضمام إلى إخوانهم الأسويتيين الشماليين الذي يتمتعون بجمهورية ذات حكم ذاتي داخل روسيا. والأسيتيون ذوو أصول فارسية وينقسمون بين الديانتين الإسلامية ويعيشون في أوسيتا الشمالية والأورثوذوكسية المسيحية في جورجيا ويتهم الجنوبيون منهم الحكومة الجورجية بممارسة التمييز العرقي ضدهم. وتبلغ مساحة أوسيتا الجنوبية ٣٨٨٥ كم وعدد سكانها ١٠٠ ألف نسمة وتتمتع بالحكم الذاتي. وأخيرا تواجه جورجيا الأقلية الأجارية المسلمة التي تعيش في الجنوب الغربي في جمهورية ذات حكم ذاتي تبلغ مساحتها ٣٠٠٠كم وعدد سكانها ٣٨٢ ألف نسمة وتطل على البحر الأسود، وتعد عاصمتها باطومي منتجعاً سياحياً مميزاً. ويتهم الآجاريون كغيرهم من الأقليات الحكومة الجورجية بممارسة التضييق الاقتصادي والثقافي.

هذه النزاعات العرقية تمثل تحدياً رئيساً لدول القوقاز واستمرارها دون حل قد يكون عامل تهديد لكثير من مشروعات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين خاصة المشروعات المتعلقة بمسألة الأنابيب.

* * *

الفصل الرابع

التنافس على منطقة بحر قزوين

حظيت مناطق وسط آسيا والقوقاز باهتمام عالمي كبير منذ بداية التسعينات، حيث سعى عدد كبير من الدول إلى إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مع الجمهوريات الجديدة التي أصبحت من بين أولى الدول جذباً لوسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية وذلك من أجل تغطية ودراسة ما تعيشه من تحولات تاريخية. كما تسبب استقلال تلك الجمهوريات في بدء حركة تنافس شاركت فيها أطراف إقليمية ودولية سعت إلى الإفادة من حالة الفراغ الإستراتيجي الناجم عن انهيار السلطة السوفيتية وكذلك من الثروات الطبيعية، فقد كشفت أعمال التنقيب عن احتواء أراضي آسيا الوسطى والقوقاز وكذلك مياه بحر قزوين كميات كبيرة منها. وقد أسهم في حدة التنافس والتسابق على استغلال تلك الثروات التقديرات الأولية لها، التي اتسمت بالمبالغة وتحدثت عن ظهور بديل للخليج العربي يكون مصدراً للنفط والغاز الطبيعي. ولكن الدراسات الجديدة التي كشفت أرقاماً جديدة حول حجم تلك الاحتياطات أقل بكثير عمّا سبق إعلانه، وكذلك المشكلات المعقدة التي تحيط بإنتاج تلك الثروات وتسويقها سواء أكانت لخلافات قانونية، أو لصعوبات تقنية وضعف البنى التحتية في المنطقة، وارتفاع التكلفة الإنتاجية، والعوائق السياسية أمام مشروعات

أنابيب النفط والغاز؛ قد أثارت تساؤلات حول الأهمية الدولية لمناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبدأت شكوكا حولها قيمتها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن.

ولاشك في أن وفرة الثروات الطبيعية تعد عنصراً رئيساً في تمتع المنطقة بأهمية إستراتيجية، إلا أن ذلك يبقى عنصراً واحداً، ومن ثم فإن إثارة الشكوك حوله لا تعني فقدان المنطقة لمكانتها الإستراتيجية على الساحة الدولية. فبالنظر إلى المفهوم الجيوستراتيجي المتمثل في القدرة على استغلال الموقع الجغرافي في إدارة اللعبة السياسية التقليدية على النفوذ والمكانة؛ يمكن التأكيد على أن آسيا الوسطى والقوقاز لا تزال تحتل موقعاً متميزاً، وتلعب دوراً مهماً في عملية تشكيل النظام الدولي الراهن وتوزيع القوة بين أطرافه الرئيسة حتى مع إثارة التساؤلات حول حجم ثروات النفط والغاز التي تحتويها أراضيها(٤٨).

ولقد بدأت لعبة التنافس على الجمهوريات الجديدة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي نتيجة لارتخاء السلطة السوفيتية المركزية وانفتاح هذه الجمهوريات على العالم الخارجي في نهاية الثمانينات. وقد تعزز هذا الاتجاه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، حيث سعت قوى إقليمية في مقدمتها تركيا وإيران إلى محاولة احتواء الجمهوريات الجديدة واستغلال ما يتوفر لها من روابط وصلات تاريخية ولغوية وثقافية وجغرافية لتعزيز فرص وجودها، كما استخدمت وسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وسعت إلى إقامة مؤسسات إقليمية استخدمتها أداة لربط تلك الجمهوريات بها كمنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة الشعوب المتحدثة باللغة الفارسية

وتجمع الدول الناطقة باللغة التركية.

وعلى الرغم من أن تلك الجهود المكثفة قد أثمرت عن وجود إيراني وتركي واضح في آسيا الوسطى والقوقاز، إلا أنها واجهت منذ ١٩٩٣م صعوبات نتيجة وعي قيادات الجمهوريات المستقلة بأهداف طهران وأنقرة التي تتجاوز مجرد الحضور الدبلوماسي والاقتصادي التقليدي إلى الرغبة في النفوذ. كما تحفظت تلك القيادات على الأنشطة الدينية لإيران التي رأت فيها عنصراً قد يتسبب في خلق حالة عدم استقرار خاصة وأن فئات اجتماعية كبيرة في المنطقة تعاني من صعوبات معيشية قد تجعلها هدفاً للتعبئة السياسية المدفوعة من الخارج. كما أن الحديث التركي حول انبعاث الأمة التركية التي تمتد من الصين إلى البلقان قد أثار ردود فعلية سلبية من النخب السياسية في الجمهوريات الإسلامية التي خشيت من أن تسعى تركيا إلى لعب دور الشقيقة الكبرى وتحل مكان روسيا في الهيمنة والنفوذ. وقد استطاعت هذه الجمهوريات من استثمار ذلك التنافس لتحقيق مصالحها من خلال الدخول في لعبة المناورات التقليدية، وهو ما اكد أن مجتمعات آسيا الوسطى والقوقاز لم تكن مجرد فراغ قابل للاستغلال، بل أثبتت مسيرة السياسة الخارجية لحكوماتها وجود فئات سياسية واعية ونشطة وقادرة على إدارة سياساتها الخارجية بما يخدم مصالحها الوطنية بالدرجة الاولى.

وبعد فترة قصيرة من عدم الاهتمام والتجاهل دخلت روسيا لعبة التنافس على مناطق آسيا الوسطى والقوقاز، وكانت قبل ذلك قد انصرفت عنها نحو الغرب تحت تأثير توجهات القيادة السياسية آنذاك، ممثلة في

رئيس الوزراء يقور قايدار ووزير الخارجية أندريه كوزريف. لقد توهمت تلك القيادة بأن الخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت المحدد الأساس للسياسة الخارجية الروسية في ذلك الوقت لا يمكن أن يتم سوى من خلال الدخول في علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. كما أن ذلك التوجه نحو الغرب كان يعكس إيماناً مثالياً تحمله النخبة الروسية بأن الغرب كان يمثل الطريق الوحيد نحو الخلاص والتقدم. وقد تسببت تلك النزعة الغربية في تجاهل روسيا لدول الجوار ومناطق نفوذها التقليدي. ولكن ونتيجة لردة الفعل القوية التي عبرت عنها النخب المعارضة وترجمتها في مواجهاتها خلال شهر أكتوبر من عام ١٩٩٣م التي انتهت بمحاصرة وقصف البرلمان الذي كان مركزا للمعارضة القومية والشيوعية، وكذلك بسبب ما أسفرت عنه الانتخابات البرلمانية من فوز كبير للمعارضة؛ فقد حدث تحول كبير في السياسة الخارجية الروسية وعاد الاهتمام بمناطق آسيا الوسطى والقوقاز والدول المجاور تحت شعار الخارج القريب(٤٩). وقد حاولت موسكو في البداية استخدام رابطة الدول المستقلة وسيلة لاستعادة هيمنتها، إلا أن الصعوبات التي تعيشها الرابطة دفعت موسكو إلى الاعتماد على الاتفاقيات الثنائية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، التي استطاعت من خلالها تعزيز وجودها في مناطق النفوذ التقليدية لها. كما سعت روسيا إلى استغلال حالة عدم الاستقرار التي تعيشها بعض تلك الدول كجورجيا ورقة للضغط عليها للقبول بوجود عسكري كبير، كما وظفت النزاع الأرمني الأذري حول ناقرنو كاراباخ لتوسيع دائرة نفوذها في المنطقة. وعلى الرغم من تأكد النزعة الإستراتيجية

للقيادة الروسية في تعاملها مع المنطقة، إلا أننا نلحظ نوعاً من التباين في مواقف موسكو، التي تعكس الخلاف بين المؤسسات السياسية والعسكرية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية والشركات الروسية من جهة أخرى. فبينما يؤكد الساسة والعسكريون الأهمية الإستراتيجية لمنطقة بحر قزوين وقيمتها في حماية المصالح القومية الروسية وتعزيزها، ينطلق الاقتصاديون ورؤساء الشركات (كغازبروم ولوكاويل) من حقيقة ان قيمة المنطقة تتمثل بالدرجة الاولى في ثرواتها الطبيعية ويرون ضرورة الإسراع للاستفادة منها حتى لو تطلب ذلك مشاركة المستثمرين الغربيين، ويتضح هذا الموقف من خلال دخول شركة لوكاويل في عدد من الاتفاقيات للتنقيب وبناء الأنابيب.

وقد تزامن ذلك التحول في التوجهات الروسية نحو آسيا الوسطى والقوقاز مع تزايد الاهتمام الغربي بتلك المناطق، والذي ترجم في اقناع دولها في الدخول في اتفاقيات الشراكة من أجل السلام مع حلف الناتو، التي يراها البعض خطوة أولى نحو عضوية كاملة في الحلف، وهو ما يعكس مساعي إستراتيجية غربية للوجود في المنطقة. ونلحظ أن الولايات المتحدة تأتي في مقدمة الدول الغربية الحريصة على الوجود في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال سياسة خارجية نشطة منذ عام ١٩٩٧م، فعلى النقيض مما حدث خلال السنوات الأولى للاستقلال حيث كان الاهتمام الأمريكي بالجمهوريات الجديدة محدوداً ومحصوراً في قضية خطر بيع الأسلحة النووية وخاصة في قازاخستان لدول تعد معادية للغرب كإيران والعراق وليبيا، نجد أن النصف الثاني من التسعينات قد شهد تحولاً جذرياً

في السياسة الأمريكية تجاه تلك الدول. فلم تعد تلك السياسة مجرد امتداد للسياسة الأمريكية تجاه روسيا بل أصبحت ذات طابع خاص وتعكس دوافع جديدة وتؤكد تغيراً جذرياً في المفهوم الأمريكي لمنطقة بحر قزوين. ووفقاً لهذا المفهوم فتلك المنطقة تتمتع بخاصية استراتيجية لابد من استثمارها في مشروع المحافظة على الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الراهن والتقليل من فرص عودة روسيا قطباً جديداً في هذا النظام. كما يندرج في الاستراتيجية الامريكية تجاه آسيا الوسطى والقوقاز حرمان إيران من استغلال الفراغ السياسي أو الاستفادة من ثروات المنطقة الطبيعية مع تعزيز فرص الوجود التركي الذي يمثل امتداداً للمصالح الغربية. ولاشك أن أنقرة تحرص على هذا الدعم حيث يرى المسؤولون الأتراك في بلدهم جسراً ضرورياً للربط بين الغرب ومنطقة بحر قزوين(٥٠).

وتقوم الإستراتيجية الأمريكية نحو المنطقة على وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية متنوعة. ففي الجانب الاقتصادي تتجسد الإستراتيجية الأمريكية في دعم خط أنابيب باكو- جيهان وكذلك خط الأنابيب الذي يمر عبر بحر قزوين ناقلاً الغاز التركماني إلى الأسواق التركية والغربية. وفي حال تشييدهما سيحرم هذان الخطان كلا من روسيا وإيران من الجزء الأكبر من ثروات المنطقة. وفي الجانب السياسي تتبين الإستراتيجية الأمريكية من خلال اتصالات مكثفة تقوم بها واشنطن مع عواصم المنطقة وتحاول الاستفادة من حرص قياداتها على الحصول على الدعم الأمريكي بربطها باتفاقيات تعاون شامل، وقد عينت واشنطن مبعوثاً خاصاً لها في المنطقة كما قامت بتمويل عدد من مراكز الأبحاث وبرامج الدراسات العليا المهتمة

بشؤون آسيا الوسطى والقوقاز، التي تمارس أنشطة مكثفة تشمل عقد مؤتمرات وندوات وتنظيم ورش عمل وإصدار تقارير ونشرات تعني بكل ما يجري في تلك المناطق(٥١). وتقدم المراكز توصيات لصناع القرار وكذلك للشركات المستثمرة، كما تخرج برامج الدراسات العليا أعداداً من المتخصصين الذين يحصلون على وظائف في الجهات ذات العلاقة سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية. أما من الناحية العسكرية فتسعى الولايات المتحدة لتعزيز وجودها من خلال اتفاقيات تعاون وتدريب ثنائية، أو من خلال مشروعات جماعية تحت مظلة حلف الناتو، كما تحاول واشنطن إيجاد قاعدة عسكرية لها في أذربيجان(٥٢).

ولا يمكن فهم إصرار واشنطن على بناء خط أنابيب باكوجيهان على الرغم من تردد الشركات الأمريكية بسبب تكلفته العالية، إلا من خلال الوعي بالمنطلقات الإستراتيجية الأمريكية التي تحكم سياستها تجاه منطقة بحر قزوين، الهادفة إلى منع روسيا من استعادة نفوذها وكذلك حرمان إيران من القدرات الاقتصادية في المنطقة، مما قد يعزز من دورها الإقليمي بشكل قد يغير ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط. ولعل في التوقيع على مشروع باكوجيهان على هامش مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إسطنبول برعاية أمريكية دليلاً رمزياً على الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لبحر قزوين، ورغبة من واشنطن في أن لا تخطئ موسكو فهم حجم الاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

إن ما تشهده منطقة بحر قزوين اليوم من تنافس إقليمي ودولي لدليل على بداية لعبة دولية جديدة تشهدها منطقة بحر قزوين تذكر باللعبة

الكبرىٰ في نـهاية القرن الماضي بين روسيا وبريطانيا ، ولكن اللعبة الجديدة تنفرد من حيث تعـدد أطرفها وتعقد المصالح التي تغطيها ، وكذلك العوامل التي تؤثر عليها . هذه اللعبة التي تتأكد معالمها في الهجمة الروسية الاخيرة علىٰ الشيشان ، وكذلك في بيان قمة مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في إسطنبول ؛ تعكس بكل وضـوح أن التنافس علىٰ منطقـة بحر قـزوين سيكون أحد أهـم العوامل المؤثـرة في إعادة تشكيـل النظام الدولي الراهن ، إما باتجاه تعزيز الأحادية القطبية المتمثلة في الهيمنة الأمريكية ، أو التحـول نحو نظام ذي تعددية قطبية تكـون روسيا أحد أطرافه الرئيسة . ولذلك ـ وكما حاولت هذه الدراسة تأكيده ـ فإن الاختلاف حول تقديرات حجم النفط والغاز في المنطقة يجب ألا يكون عائقاً أمام الاعتراف بالأهمية الإستراتيجية للمنطقة .

* * *

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة بيان الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت منطقة بحر قزوين تتمتع بها في ظل الاكتشافات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، تلك التي ستجعلها أحد أهم مصادر الطاقة في العالم في نهاية العقد الأول من القرن. ولقد استعرضت الدراسة التقديرات المختلفة لحجم الثروات الطبيعية في المنطقة، ولاحظت التفاوت الكبير في تلك التقديرات، وهو ما يؤكد أن الحجم الحقيقي لما تحتويه أراضي المنطقة من نفط وغاز لا يزال حتى اليوم مجهولاً. ولعل هذا الغموض هو سبب استمرار حرص شركات البترول وكذلك الدول في المشاركة في استغلال تلك الثروات ورسم مستقبل المنطقة الاقتصادي.

كما تحدثت الدراسة عن الصعوبات التي تواجه صناعة النفط والغاز وتصديرهما، وأشارت في هذا الجانب إلى مسالة الخلاف القانوني بين دول المنطقة حول ملكية الثروات الطبيعية، وكذلك قضية التنافس على خطوط الأنابيب. كما ناقشت العوائق السياسية المتمثلة في عدم الاستقرار والصراعات العرقية التي تهدد مشروعات الإنتاج والتصدير. وأكدت الدراسة على أنه وخلافاً لما يعتقده البعض بتراجع القيمة السياسية للمنطقة نتيجة محدودية حجم تقديرات الاحتياطي من النفط والغاز وصعوبات التسويق، فإن منطقة بحر قزوين أصبحت اليوم تتمتع بمكانة إستراتيجية مهمة على الساحة الدولية. وتعود هذه الأهمية إلى موقعها الجغرافي الذي

يمنحها دوراً فريداً في لعبة الهيمنة والنفوذ، ويجعلها عنصراً أساساً في عملية إعادة تشكيل النظام الدولي. ولقد جاءت حرب الشيشان الأخيرة لتؤكد الطابع الإستراتيجي للمصالح الروسية والغربية في المنطقة، وتنبئ ببدء صراع دولي حول المنطقة قد يكون أحد أهم سمات العلاقات الدولية خلال القرن الجديد.

لقد أظهرت عملية التنافس الدولية على ثروات المنطقة أن القيادات السياسية المحلية مدركة لأهمية تلك الثروات في بناء مجتمعاتها والحفاظ على استقلال دولها وتحقيق مكانة فريدة في المجتمع الدولي. ولكن يمكن القول إن ثروات المنطقة قد تكون في المدى القصير سبباً في استمرار حالة عدم الاستقرار الراهنة التي تعيشها دولها، وذلك بسبب التنافس الداخلي والإقليمي والدولي حولها. أما على المدى البعيد فقد تسهم تلك الثروات في إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة ولكن بشرط أن تصل عوائدها إلى جميع فئات المواطنين من خلال مشروعات تنموية شاملة تسهم في ردم الفجوة بين المناطق الحضرية والريف حيث تعيش نسبة كبيرة من المواطنين.

ونحن في الوطن العربي - وخاصة في دول الخليج حيث يعد النفط والغاز المصدر الأول للدخل - بحاجة إلى تبني إستراتيجية للتعامل مع المنطقة قائمة على وعي معرفي دقيق بإمكاناتها وكذلك احتياجاتها وبأبعاد اللعبة الدولية حولها، وكذلك بمستقبل موقعنا في أسواق الطاقة. لقد كانت دول الخليج في مقدمة الدول التي رحبت باستقلال الجمهوريات الإسلامية واعترفت بها وبادرت بمساعدتها خاصة في الميادين الثقافية، ولكن وبعد بدء الحديث عن أن المنطقة ستصبح خلال سنوات أحد

المصدرين الأساسين للطاقة أصاب موقف دول الخليج تجاه الجمهوريات حالة من الغموض والتردد ولعل ذلك يعكس القلق الدائم حول احتمال افتقاد الخليج لمكانته في أسواق الطاقة.

ولكن وبعد ان أكدت الدراسات بعدم وجود بديل للخليج مصدراً للطاقة في العالم، وذلك بسبب حجم ثرواته الكبيرة وسهولة الوصول إليها وانخفاض تكلفة إنتاجها، فنحن بحاجة إلى إعادة النظر في موقفنا من الجمهوريات المستقلة والبحث في إمكانية التعاون معها في تنسيق سياسات الإنتاج والأسعار انطلاقاً من حقيقة أن ما يقارب نصف ثروات العالم تحتويه أراض إسلامية. ولذلك نرى ضرورة الإسراع في تبني سياسة عربية نشطة تجاه دول منطقة بحر قزوين ترتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وتسعى إلى تعزيز تلك المصالح مما قد يسهم في المدى البعيد في إيجاد تكتل إستراتيجي قائم على روابط التاريخ والثقافة والتقاء المصالح.

وأخيراً لعلنا نجد في اكتشافات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين دافعاً جديداً لدول الخليج إلى التخلص من حالة القلق الدائمة التي تعيشها بسبب الاعتماد على تصدير النفط والغاز بوصفهما مورداً أولياً للدخل وذلك من خلال تبني إستراتيجية اقتصادية تستند إلى رؤية عصرية للموارد الطبيعية والبشرية وكذلك للتنمية الشاملة.

* * *

الهوامش

1- New York Times, June 21.1998.

2- The International Institute for Strategic Studies, **Strategic Survey** 1997-1998, London. 1998, pp.22-29

٣ـ للمزيد حول العوائق التي تواجه استغلال الثروات في المنطقة انظر:

James Baker Institute, **Unlocking the Assets: Energy and The Future of Central Asia and the Caucasus. A political Economic and Cultural Analysis**, Study # 6, April 1998.

٤ـ ياقوت الحموي، **معجم البلدان**. المجلد الاول، بيروت: دار صادر، ١٣٩٩هـ، ص ٢٢٨.

٥ـ محمد علي البار، **المسلمون في الاتحاد السوفيتي عبر التاريخ**. الجزء الأول، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ١٤٠٣هـ، ص ١٨٤ـ١٩١.

6- Audrey L.Altstadt "From White Oil to Black Caviar: Baku Commerce Through the Ages" **Caspian Crossroads**, Vo. 1, Issue No. 2, Spring 1995.

7- ibid.

٨ـ البار ص ١٩١.

9- Paul E. Lydonlph, **Geography of the USSR.** 3rd edition, New York & London: John Wiley & Sons, 1985, p.277.

10- Central Intelligence Agency, **USSR Energy Atlas**, January 1985, p.21

11- Paul E. Lydonlph p.282

12- ibid, p.278

13- ibid, pp.222-223

١٤ـ وزارة الخارجية الأمريكية :

Caspian Region Energy Development Report (1997).

15- Council on Foreign Relations, **What Energy Resources Lie in thel Caspian Sea Basin 1999.**

16- Strategic **Survey** pp 24-25.

17- Geoffrey Kemp, **Energy Superbowl: Strategic politics and the Persian Gulf and Caspian Basin.** Washington DC: Nixon Center For peace and Freedom, 1997.

Rosemariie Forsythe, **The Politics of oil in the Caucasus and central Asia**, Adelphi paper # 300.

١٨ـ انظر :

Energy Information Administration (Washington DC: US Department of Energy, 1997).

19- ibid,.

20- Julia Nany symposium, titled "Caspian Oil: Pipelines And Politics" sponsored by the Middle East Policy Council, Washington, September 1997.

Joe Barnes, **US National Interests in the Caspian Basin: Getting beyond the Hype**, Baker Institute for public policy, April 1998.

21- Energy Information Administration (Washington DC: US Department of Energy, Dec 1998).

22- Germana Canzi, "Caspian Disappointment", **Project Finance**, # 193, May 1998, London

٢٣ـ للمزيد حول الإشكالية القانونية :

- Scott Horton "International Law Ownership of the Caspian Seabed". a speech Presented at a Soviet and Post-Soviet Conference on: "The Geopolitics of Oil, Gas and Ecology in the Caucasus and Caspian Basin." the University of California at Berkeley, May 1998.
- Brice M. "Clagett Ownership of Seabed and Subsoil Resources in the Caspian Sea Under the Rules of International Law", **Caspian Crossroads**, Vol.1, #.3, Fall1995.

24- Tadeusz Swietochowski, "The Caspian as a Region in History", paper presented at a conference on "Oil and Environment Security in the Black and Caspian Seas", October 30,1998.

25- Scott Horton, Ibid.

26- Jamshid Momtaz, "The legal Regime of the Caspian Sea", **Amu Darya**, Vol. 1, No. 2 Summer & Fall 1996.

27- ibid.,.

28- ibid.,.

29- ibid.,.

٣٠ـ للمزيد حول السياسة الروسية انظر :

- Jennifer DeLay, "the twists and turns of Russia's Caspian policy", **Alexander's Gas & Oil Connections**, Volume 4, issue #15, Wednesday, September 08, 1999.
- Robert Freedman, "Russian-Azerbaijani Relations 1993-1997:

- Limited Improvement Caspian Infrastructures: Roads, Rail and Pipelines" **The Columbia Caspian Project**, December 11-12, 1997
- Douglas Blum "Domestic Politics and Russia's Caspian Policy" presented at " Oil and Environment Security in the Black and Caspian Seas", **The Columbia Caspian Project.**

٣١ـ صحيفة **الحياة** ٧/ ٧/ ١٩٩٨ ص ١١ .

32- **FSU Oil &Gas**, Oct.1998, p.17.

33- Scott Horton, ibid.

٣٤ـ للمزيد حول أنبوب الشمال انظر:

Alexandre's Oil & Gas, Vol.4,#13, July 19-1999.

٣٥ـ للمزيد حول الشيشان والنفط انظر:

Robert E. Ebel, "The History and Politics of Chechen Oil", **Caspian Crossroads**, v.1, #.1, Winter 1995.

36- Bulent Aliriza , "Overview of the Turkish Pipeline Route Alternative", **Caspian Crossroads**, V.1, #1, Winter 1995

37- Radio Free Europe (Radio Liberty) April-20-1999

٣٨ـ انظر صحيفة **الزمان** ١٧/ ١١/ ١٩٩٩ ص ١٤ .

39- **Alexandre's Oil & Gas** Vol.4,#20, Nov 22-1999.

٤٠ـ للمزيد حول موقف إيران مع آسيا الوسطى انظر:

Mehrdad Mohsenin, "Iran's Relations with Central Asia and the Caucasus," **Iranian Journal of International Affairs**, (Fall 1995).

٤١ـ للمزيد حول السياسة الأمريكية تجاه إيران انظر:

Shahram Chubin, & Jerrold D Green , "Engaging Iran : A US strategy", **Survival**, Nov, 1998.

٤٢ـ الأسواق الآسيوية انظر :

- Baker Institute for Public Policy, **China and Long-range Asia Energy Security: An Analysis of the Political, Economic and Technological Factors Shaping Asian Energy Markets.** study 11, April 1999.

٤٣ـ المرجع السابق .

44- **Alexandre's Oil & Gas**, Vol.4,#13, July 19-1999.

٤٥ـ للمزيد حول الصراعات في القوقاز انظر خالدة شادي «الصراعات القومية عابرة الحدود في الوطن العربي وكمنولث الدول المستقلة»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٤م .

46- RFERL Nov.3.1999

٤٧ـ للمزيد حول مأساة الشيشان انظر جمال فضل الحوشبي . **الشيشان صقور الجبال البيضاء** . جدة: دار الاندلس الخضراء للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ.

٤٨ـ حول الأهمية الإستراتيجية للمنطقة انظر كتاب :

Zbigniew K. Brzezinski, **The Grand Chessboard : American Primacy and Its Geostrategic Imperatives**, New York: Harper Collins, 1998.

٤٩ـ للمزيد حول التحولات في السياسة الروسية انظر :

Michael mandelbaum, (ed) **The New Russian Foreign Policy**, New York: Council on foreign Relations, 1998.

Dmitriy Ryurikov, **Russia Survives**, Washington DC: The Nixon Center for Peace and Freedom, 1999.

٥٠ـ للمزيد حول المصالح الأمريكية في المنطقة انظر :

Julia Nanay "The US in the Caspian: The Divergence of Political

and Commercial Interest", **Middle East Policy**, Vo.VI # 2 October 1998.

Sam Brownback.S. "Economic and Strategic Interests in the Caspian Sea Region: Policies and Implications", **Caspian Crossroads**, V.3, # 2, Fall 1997.

٥١ـ للمزيد حول مراكز الأبحاث وبرامج الدراسات العليا المتخصصة في الولايات المتحدة حول آسيا الوسطى والقوقاز انظر صالح الخثلان مصادر المعلومات الأمريكية حول الجمهوريات الإسلامية دراسة مقدمة لندوة **مصادر المعلومات عن العالم الإسلامي**، الرياض، ٢١ـ٢٤ رجب، ١٤١٢٠هـ.

52- RFERL Feb.4.1999.

* * *

الجدول رقم (١) احتياطيات النفط والغاز في بحر قزوين –

	احتياطي النفط المؤكد*	احتياط النفط المحتمل	إجمالي احتياطي النفط	احتياط الغاز المؤكد**	احتياط الغاز المحتمل	إجمالي الاحتياط من الغاز
أذربيجان	١٢ر٥-٣ر٦	٢٧	٤٠-٣١	١١	٣٥	٤٦
قازاخستان	١٧ر٦-١٠	٨٥	١٠٣-٩٥	٨٣-٥٣	٨٨	١٧١-١٤١
تركمانستان	١ر٧	٣٢	٣٤	١٥٥-٩٨	١٥٩	٣١٤-٢٥٧
إجمالي	٣١ر٨-١٥ر٣	١٤٤	١٧٧-١٦٠	٢٤٩-١٦٢	٢٨٢	٥٣١-٤٤٤

المصدر: Energy Information Administration (USA) 1999

– لا يشمل الأجزاء التابعة لروسيا وإيران.

* مليار برميل.

** ترليون قدم٤.

الجدول رقم (٢) إنتاج وصادرات النفط في الجمهوريات الإسلامية

(١٠٠٠ برميل/ اليوم)

	الإنتاج ١٩٩٠	الإنتاج ١٩٩٧	الصادرات ١٩٩٠	الصادرات ١٩٩٧	الصادرات (تقدير) ٢٠١٠
أذربيجان	٢٥٩ر٣	١٩٢ر٩	٧٦ر٨	٥٤ر٨	١٥٠٠-١٠٠٠
قازاخستان	٦٠٢ر١	٥٧٣ر٣	١٠٩ر٢	٣١٠ر٩	٢٠٠٠
تركمانستان	١٢٤ر٨	١٠٧ر٣	٦٩	٣٩ر٢	٥٠
أوزباكستان	٨٦ر٢	١٨٢ر٤	-١٦٨ر١	٢٣ر٨	٥٠
إجمالي	١٠٧٣ر٤	١٠٥٥ر٩	٨٦ر٩	٤٢٨ر٧	٣٦٠٠-٣١٠٠

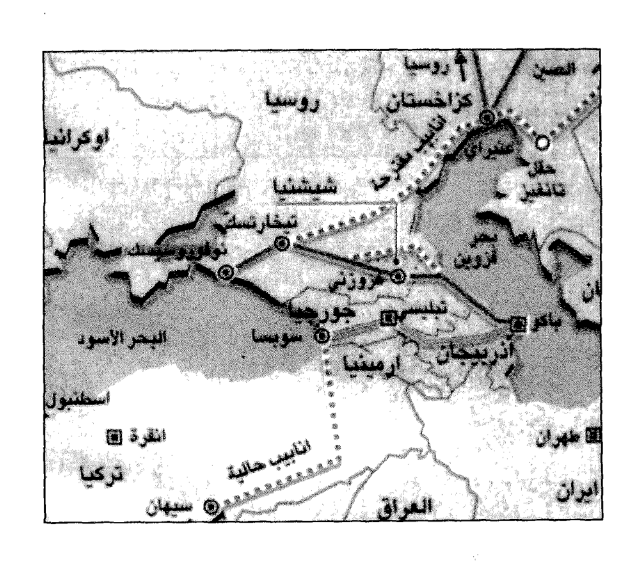
المصدر: Energy Information Administration (USA) 1999

الجدول رقم (٣) إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي في الجمهوريات الإسلامية

(مليار قدم مكعب/ السنة)

	الإنتاج ١٩٩٠	الإنتاج ١٩٩٧	الصادرات ١٩٩٠	الصادرات ١٩٩٧	الصادرات (تقدير) ٢٠١٠
أذربيجان	٣٤٩ر٦	٢١١ر٩	٢٧١ر٩-	٠ر٠	٤٠٠-٧٠٠
قازاخستان	٢٥١ر٢	٢١٥ر٤	٢٥٧ -	١٦ر٢	٠-١٠٠
تركمانستان	٣٠٩٩ر٥	٦١٠ر٩	٢٥٣٩	٢٢٩ر٦	٢١٠٠-٢٥٠٠
أوزباكستان	١٤٣٩ر٥	١٨٠٨ر١	١٠٢ر٥	٨٨ر٢	٥٠
إجمالي	٥١٠٣ر٨	٢٨٤٦ر٣	٢١١٢ر٦	٣٣٤	٢٥٥٠-٣٣٥٠

المصدر: Energy Information Administration (USA) 1999



خطوط الأنابيب المقترحة في منطقة القوقـاز

المؤلـف

*** صالح محمد الخثلان.**

- بكالوريوس علوم سياسية جامعة الملك سعود ١٤٠٤هـ.
- ماجستير في العلاقات الدولية والأنظمة السياسية المقارنة، جامعة كانساس (لورنس، كانساس ١٩٨٨م).
- دكتوراه في العلاقات الدولية جامعة كانساس ١٩٩٣م.
- أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود.

*** من بحوثه العلمية واهتماماته الثقافية:**

- التغييرات السياسية في دول الرابطة المستقلة (الاتحاد السوفييتي).
- الإسلام والحياة السياسية في آسيا الوسطى والسياسة الخارجية الروسية.
- التحولات الجارية في النظام الدولي.

*** شارك في العديد من المؤتمرات والندوات، وله العديد من المؤلفات.**

سلسلة دراسات معاصرة

★ صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

١- التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده

عبدالله إبراهيم القويز

٢- الإســـلام السياســـي فـــي روسيـــا

ميثـــم الجنابـــي

٣- التـخـصيـص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق

«الاقتصاد السعودي نموذجاً»

عبدالعزيز إسماعيل داغستاني

٤- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي

حسن عبدالله المنقوري

★ يصدر ضمن هذه السلسلة قريباً:

١- الصراع الأهلي في الصومال

٢- الإسلام السياسي في تركيا

٣- الصراع الاجتماعي في إندونيسيا

★★ تطلب هذه الدراسات من:

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات

ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)

ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)

بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com

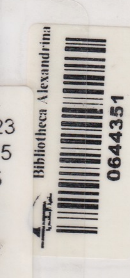


مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الاسلامية

سلسلة دراسات معاصرة

صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

عنوان الدراسة	المؤلف
١ - التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده	عبدالله إبراهيم القويز
٢- الإسلام السياسي في روسيا	ميثم الجنابي
٣- التخصيص: رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق	عبدالعزيز إسماعيل داغستاني
٤- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي	حسن عبدالله المنقوري
٥- الصراع على قزوين	صالح محمد الخثلان
٦- الصراع الأهلي في الصومال	عبدالله شيخ محمد عثمان
٧- المسلمون والنظام العالمي الجديد	عبدالله فهد اللحيدان
٨- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية	ميثم الجنابي
٩- الصراع على كشمير	بغداد سيدي محمد
١٠- أنظمة البيئة وتشريعاتها وسياساتها في المملكة ودول الخليج العربية	يوسف إبراهيم السلوم
١١- التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي	عادل سراج مرداد
١٢- مأزق المسلمين الفكري: الحالة الهندية	راشد شاز
١٣- انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالميّة على البلدان الإسلامية	محمد عبيد محمد
١٤- ظاهرة الإرهاب المعاصر	مصلح الصالح



ردمك: ٩-٤٧-٧٢٦-٩٩٦٠